بعد تغير موقفه في آخر مقابلة تلفزيونية

جبهة الحوار الوطني تؤكد لـ (المدى) عودة صالح المطلك كنائب لرئيس الوزراء في الجلسة المقبلة

تراجع نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن اوصاف نعت بها رئيس الوزراء نوري المالكي في خطوة تعد ممهدة للعودة إلى منصبه.
وكان المطلك قد وصف المالكي بالمهني في آخر مقابلة تلفزيونية بعد ان اطلق وصف "الديكتاتور" على رئيس الوزراء في وقت سابق مبينا أنه لا يمكنه بناء دولة، و تسبب هذا التصريح بعزله من منصبه وتقديم طلب من رئاسة الوزراء لحجب الثقة عنه.

□ بغداد / اياد التميمي

مساء قامت بها بعض الكتل السياسية لتسوية الأمر مع ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة حيث كشفت الكتلة أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك سيعود إلى جلسات مجلس الوزراء ابتداء من الأسبوع المقبل، فيما اعتبرت عودته مؤشراً إيجابياً لحل المشاكل السياسية في الوقت القريب.

وقال الأمين العام للكتلة جمال البطيخ في بيان صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "جلسة مجلس الوزراء المقبلة ستشهد عودة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك إلى مهام عمله"، مشيراً إلى أن "الكتلة البيضاء وبعض الكتل السياسية الأخرى كان لها دور في تقريب وجهات النظر بشأن قضية المطلك".

وأوضح البطيخ أن "الحوار كان له الدور الأكبر في حل قضية المطلك"، مشيداً بـ"الدور الذي لعبته الكتل السياسية التي عملت على حل القضية بالحوار، والابتعاد عن التصريحات الإعلامية المتشنجة".

وأكد البطيخ أن "حل القضية مؤشر إيجابي لحل باقي المشاكل السياسية خلال الأيام المقبلة"، لافتاً إلى أن "هذه الخطوة ستمكن النواب والوزراء من التوجه إلى عملهم ووضع نصب أعينهم مصلحة المواطن".

وأعلن ائتلاف دولة القانون، أمس الثلاثاء ١٥ أيار الحالي، أن كتلة سياسية ضمن التحالف الوطني تبنت حل قضية نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك قبل عقد الاجتماع الوطني، بعد يوم على تأكيد رئيس الوزراء نوري المالكي أن قضية المطلك سياسية وقابلة للحوار.

من جانبه عبر النائب السابق وائل عبد اللطيف عن استغرابه موقف نائب رئيس الوزراء معتبرا ان تغير الموقف يصب في المصلحة الشخصية، بعد ان شعر المطلك بالخطر على منصبه، حسب وصفه.

وأضاف عبد اللطيف ان من يتهم شخصا بالدكتاتور لا يمكنه ان يعود مرة اخرى ويتراجع عن هذا الوصف على اعتبار ان الدكتاتورية نهجا مرفوضا، معتبرا ان تغير الموقف جاء بعد ان سعت بعض الكتل السياسية الى تسوية قضيته مع رئيس الوزراء مما يعطي مؤشرا واضحا على ان السيد المطلك كان خائفا على منصبه وتراجع عن وصف المالكي بالدكتاتور، وعن موقف المطلك من الناحية الدستورية أوضح عبد اللطيف وهو قاض سابق انه حسب الدستور مازال نائب رئيس الوزراء.

وتابع عبد اللطيف حديثة مع المدى بالقول ان تصريحات النواب سواء من القائمة العراقية او من الكتل الأخرى تعطي مبررا على ان اي ملف وان خالف الدستور والقانون ممكن تسويته عبر الصفقات السياسية، وهذا بحد ذاته الخطر الأكبر على العملية السياسية.

ولفت عبد اللطيف إلى أن "رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على عودة المطلك كنائب لرئيس الوزراء لأن وضعه الدستوري والقانوني أفضل من الوضع الحالي من خلال استخدامه أسلوب التملق الجديد".

وأشار إلى أنه "يبدو أن هذه التصريحات التي تصدر بهذا الشكل تعني ان جميع التصريحات التي يصدرها المسؤولون مبنية على المصالح والمكاسب المشتركة فقط بعيدا عن مصلحة الشعب".

ولفت عبد اللطيف الى أن "هذا الأمر سيعطي انطباعا سيئا للشعب العراقي من ان النزاع والكلام والاقوال مبنية على مصالح شخصية وغير مبنية على مواقف وطنية".

من جانبها اعتبرت كتلة الحوار الوطني التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ان قرار عودة المطلك لابد منه، مبينة ان منصب المطلك ليس منة من احد بل انه استحقاق بعد ان حازت جبهة الحوار بأكثر من ١٣ مقعدا.

وقالت عضو القائمة العراقية عن جبهة الحوار النائبة ناهدة الدايني في تصريح للمدى امس ان صالح المطلك لم يتهم بأي قضية حتى يعزل من منصبه، وعن تغير موقف المطلك وعدوله عن وصف المالكي بالدكتاتور اوضحت الدايني ان المطلك ابدى موقفه سواء وصف المالكي بالدكتاتور ام وصفه بالمهني، معتبرة ان كل هذه التوصيفات لا تمنعه من ان يزاول عمله كنائب لرئيس الوزراء.

واكدت الديني ان المطلك سوف يكون متواجدا في اجتماع رئاسة الوزراء المقبل والذي من المقرر ان يعقد يوم الثلاثاء القادم. مرجحة ان تكون عودة المطلك الى منصبه بادرة لتوفير المناخات الايجابية وحل القضايا العالقة مع القائمة العراقية وائتلاف المالكي.

بالمقابل اعتبر ائتلاف دولة القانون مساعي الكتل ايجابية واصفا الخطوة بالاتجاه الصحيح وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه ان تصريحات نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بخصوص رئيس الوزراء نوري المالكي تصب باتجاه التهدئة بين الاطراف السياسية.

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد اثنى خلال مقابلة تلفزيونية على رئيس الوزراء نوري المالكي واصفا اياه بالمهني في ادارة مجلس الوزراء بعد ان وصفه في وقت سابق بانه دكتاتور مما جعل المالكي يقدم طلبا الى البرلمان لسحب الثقة عنه.

وقال الشلاه في تصريح صحفي إن " تصريحات المطلك منطقية وتصب في صالح تهدئة الاوضاع السياسية كما انها تعبر عن تقارب بعض قيادات العراقية مع رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن بعض الملفات العالقة ".

وأضاف ان " الساحة السياسية تشهد حاليا محادثات بشأن بعض الملفات العالقة كالمناطق المتنازع عليها وقانون النفط والغاز وغيرها وهذه الملفات تشهد عدم تطابق في الرؤى من قبل الكثير من قيادات العراقية مع زعيم القائمة اياد علاوي "، مشيرا الى أن " بعض قادة القائمة العراقية آراؤهم مقاربة لرئيس الوزراء نوري المالكي فيما يخص تلك المواضيع ".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

شباك وشقة في طهران

زعيم معتدل بارز في إيران مرتهن في الإقامة الجبرية منذ ٤٤٠ يوما. مؤخرا سمح له بثلاثة امتيازات هائلة "كسجين خطير"، اولها ان يكون له حق فتح الشباك مرتين في اليوم لتغيير هواء محل اقامته. ثانيها السماح له بالمشي داخل كراج ملحق بالمبنى الذي يحتجز فيه. ثالثها السماح له بإقفال باب شقته حين ينام "للحفاظ على ما تبقى من خصوصية".

مهدي كروبي رجل دين مثير للجدل انخرط قبل اعوام في حركة اصلاحية معتدلة هدفها تحقيق انفتاح سياسي في ايران، ثم ترشح للرئاسة عام ٢٠٠٩ وقال انه لن ينام ليلة فرز الاصوات كي لا تزور النتائج كما حصل عام ٢٠٠٥. بعدها حصلت اول تظاهرات شبابية عارمة في تاريخ ايران الثورة، وانتهت باعتقال الآلاف وباحتجاز كروبي ومير حسين موسوي المهندس المعماري والفنان التشكيلي والمرشح للرئاسة، وزوجته زهراء رهنورد وهي ناشطة نسوية واستاذة في الجامعة.

ونادرا ما تتسرب معلومات واضحة حول ظروف الاقامة الجبرية للشخصيات الثلاثة، والتي نجحت في حشد اتباعها وتنظيم مسيرات مليونية غاية في الاناقة مزينة باللون الاخضر والشباب الحالم بالانفتاح، وتعرضت لقمع كبير.

المعلومات الجديدة حول سجيننا يقدمها حزب اعتماد "الثقة" المحظور هو وصحيفته المهمة التي اصدرها كروبي في طهران قبل ٧ اعوام. وهي تبين كيف يدير "الدهاء الفارسي" معركته مع الغرماء السياسيين. السلطان الفارسي لا يعدم معارضيه البارزين كي لا يصبح نسخة حرفية من طالبان، كما لا يتورط في خوض انتخابات معهم من الان فصاعدا كما تفعل "اشباه الديمقراطيات"، بل يحتجز الخصوم في شقة تدفع ايجارها عوائلهم نفسها، ويسمح لهم احيانا بفتح الشباك وإقفال الباب عند النوم والمشي داخل كراج العمارة.

الحركة الاصلاحية التي اطلقها الرئيس السابق محمد خاتمي وحلفاؤه المحتجزون في اقامة جبرية حاليا، كشفت للعالم عن وجه ايراني صالح للتسويق دوليا يمكنه استبدال اسباب التوتر بمبررات سلام ضروري في المنطقة الملتهبة. وهو وجه في وسعه منح ايران قوة حقيقية بعيدا عن طرق ادارة الصراع التي تهدد بإشعال المنطقة وتضييع المزيد من فرص الاستقرار والنمو الصحيح. لكن الاحلام تذوي وتذوي.

لكن سلطات ايران ومثل معظم زعامات المنطقة، لا تزال تحلم بـ"بطولة" تقوم على التشدد وإخضاع كل الخصوم بالقوة وحشد الشعوب نصف الجاهلة ونصف الجائعة، في جوق حربي دائم يحمل "الابطال" في معارك خاسرة تبدد كل شيء. وهذه "الفلسفة" الحربية هي ذاتها التي تحوم اليوم حول معظم ثورات الشباب العربي، الذي نزل الى الميدان حالما بحياة كحياة نظرائه في الدول المتقدمة الحرة، بعيدا عن الجدران الحديدية المقامة حول شعوبنا. الثورات تتعرض لمصادرة علنية في الغالب، والشباب لا يكفون عن الحلم بأن الثورة مستمرة والتقدم في مجال الحرية والتنمية البشرية والانفتاح السياسي، لا يحصل بين ليلة وضحاها.

والشباب يدركون ان شعوب المنطقة ستظل رهينة بيد التشدد حتى اشعار آخر، لانها لم تخض السجال المطلوب لنقد نظام اخلاقي عتيق، يتيح للرؤساء والزعماء ان يتسلطوا ويمارسوا اخضاع الخصوم بهذه الطريقة القروسطية، ويشجعهم على ان يكونوا ابطالا من حقب مريضة، يتسلقون على منجزات حربية واخرى وهمية، كي يدخلوا التاريخ "من أسوأ أبوابه" ويخرجوا شعوبهم من التاريخ لفترة أخرى.

وضع كروبي وموسوي وزوجته زهراء، وهم من رجال الثورة الذين اقتنعوا بضرورة المراجعة والتصحيح وانتهى بهم المطاف في الاقامة الجبرية.. هو مناسبة لرسم العلاقة بين حلم الاعتدال وحلم "بطولة السلطان" التي يريد نيلها بأي ثمن وبمنطق عفا عليه الزمن.

حلم الاعتدال والانفتاح، وبمستويات تبدو متشابهة ومتماثلة في كل بلدان المنطقة، محتجز داخل شقة في طهران، او في مدن موازية اخرى على طول بلداننا وعرضها. يسمح له السلطان الحالم ببطولة عتيقة، بفتح الشباك مرتين، وإقفال الباب عند النوم لحفظ "ما تبقى" من خصوصية مفترضة، والمشي قليلا داخل الكراج الملحق بالبناية او "الوطن الرمزي".

وزارة الدفاع تعتبره صائبا والبرلمان يؤكد تعارضه مع مسودة قانون السلاح الجديد

استمرار الاستياء الشعبي من قرار السماح بامتلاك قطعة سلاح لكل عائلة.. والعشائر ترفض لأسباب أخرى

تعرض القرار الحكومي الأخير الذي تضمن السماح للعائلة العراقية بامتلاك قطعة سلاح خفيف واحدة على ان تسجل في اقرب مركز للشرطة الى انتقادات واسعة من قبل برلمانيين ومسؤولين محليين ومنظمات مجتمع مدني وشيوخ عشائر ،فيما اكدت وزارة الدفاع ان القرار يعد صائبا وجاء لحصر السلاح واحصائه.
وقال عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية قاسم الاعرجي في تصريح الى "المدى" ان "القرار الحكومي القاضي بالسماح للعائلة العراقية بامتلاك قطعة سلاح واحدة ليس نهائيا ويمكن التباحث بشأنه في قبة البرلمان خلال الفصل التشريعي المقبل".

□ بغداد - هالة كريم، البصرة - ابراهيم ناصر

واشار الاعرجي وهو عضو في "التحالف الوطني" ان "هناك الكثير من اللغط الإعلامي حول الموضوع وسنعمل في لجنة الدفاع على اعداد دراسة حول الآثار الايجابية والسلبية لهذا القرار بالتعاون مع عدد من المختصين ومنظمات المجتمع المدني وستكون كلمة الفصل للبرلمان".

إلى ذلك ندد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية شوان طه بذلك معتبرا ان الحكومة تحاول ان توصل رسالة للمواطنين بأنها عاجزة عن حمايتهم.

وقال طه وهو عضو في التحالف الكردستاني لـ"المدى" ان " مثل هكذا قانون يتعارض مع قوانين وزارتي الدفاع والداخلية أي انه به خطأ قانوني كبير".

مشيرا الى ان " مجلس النواب يعكف حاليا على تعديل مسودة لقانون الاسلحة الذي اجل التصويت عليه خلال الفصل التشريعي السابق والذي بإقراره يتعارض مع هذا القرار الحكومي اذ انه لا يسمح بعسكرة الشارع".

أسئلة عالقة

عدد من منظمات المجتمع المدني العراقي عقدت مؤخرا اجتماعا لمناقشة الآثار المترتبة على القرار الحكومي القاضي بالسماح للعائلة بالاحتفاظ بقطعة سلاح واحدة.

وقالت رئيسة منظمة نساء من اجل السلام شذى ناجي ان "عددا من المنظمات غير الحكومية من أعضاء مبادرة السلم الأهلي اجتمعت، وناقشت قرار الحكومة الأخير بخصوص ترخيص الأسلحة وحق امتلاكها من قبل كل عائلة، وطرحنا بعض الأفكار".

وأشارت الى ان "موقفنا كان واضحا وهو ضد القرار وقمنا بدراسة جميع الفقرات القانونية التي تخص حمل السلاح منذ تأسيس الدولة العراقية الى حد لحظة اصدار القرار، وقمنا بدراسة اجتماعية وما سيتركه هذا القرار من آثار على المجتمع ووضعنا بعض الأسئلة منها، هل هذا القرار يتواءم مع إقامة الدولة المدنية؟ وهل الدولة عاجزة عن حماية شعبها بحيث توعز للعوائل ان تتسلح؟ وما دور مجلس النواب بهذا القرار؟، وما دور رئيس الجمهورية باعتباره حاميا للدستور؟، والى أي مدى وصل الشعب العراقي لنبذ ثقافة العنف؟".

ونوهت الى ان "ما توصلنا اليه هو رفع تظلم الى مجلس الوزراء وكذلك تقديم مذكرة الى مجلس النواب للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار لأنه يتعارض مع مبادئ تأسيس الدولة المدنية، وسنرفع مذكرة الى رئيس الجمهورية ونطالب بتجميد القرار او الغائه فورا ونؤكد على سحب السلاح بكافة انواعه من افراد المجتمع". وفي السياق ذاته اعتبر مسؤولان محليان في جنوب العراق القرار بالخاطئ لكون ان السلاح يجب ان يكون بيد الدولة حصرا وليس بيد المدنيين.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان في تصريح لـ"المدى" ان "القرار خاطئ جداكون فالسلاح يجب ان يحصر بيد الدولة وليس بيد المدنيين من عامة الشعب فهو تهديد حقيقي للامن الذي تتمتع به اغلب محافظات جنوب العراق".

واضاف "على الحكومة ان تراجع القرار قبل تطبيقه ومعرفة اثاره السلبية على المجتمع حتى لا تحدث فوضى امنية بسببه".

الى ذلك قال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس محافظة ميسان ميثم الفرطوسي ان "القرار يعد انتكاسة امنية خطيرة وبه رسالة ان الحكومة الحالية غير قادرة على ضبط الامن". وأضاف ان "القرار يمثل خطرا كبيرا على المجتمع حيث يساعد على إشاعة ونشر ثقافة السلاح من جهة وتلويث براءة الأطفال عندما يرون الأسلحة في البيوت وبين العوائل من جهة اخرى".

وطالب الفرطوسي الحكومة المركزية بالعدول عن هذا القرار والتخطيط لصنع عراق خال من السلاح وخال من العنف.

العشائر ترفض

رفض القرار الحكومي جاء ايضاً من بعض شيوخ العشائر لكن رفضهم كان لأسباب مغايرة فوجدوا بالقرار مصادرة لإمكانياتهم في الدفاع والتباهي بأسلحتهم التي تعد من المفاخر التي تعرف بالأعراف العشائرية.

وقال الشيخ حسين الشريفي ،احد شيوخ العشائر في محافظة ذي قار ،ان "العشيرة والمعروف عنها انها تتباهى بعدد افرادها القادرين على حمل السلاح وعلى نوع السلاح الذي تمتلكه وذلك في كل مناسبة".

مضيفا ان "القرار الحكومي يجعلنا في حيرة من امرنا فنحن حتى بزمن النظام السابق لم نسلم الاسلحة فكيف اليوم نسلمها والدولة تعيش في اضطراب امني وسياسي مستمر".

بدوره قال الشيخ صباح الفضل ،احد شيوخ العشائر في البصرة ، ان "هذا القرار يعد بمثابة مواجهة مع العشائر العراقية التي تعد اليوم صمام الامان في مسألة حفظ الاستقرار والأمن في البلد".

وأضاف "عندما كانت الفوضى تسود العراق فإن رجالات العشائر هم من حموا البلد واليوم يراد سلب مصدر قوتهم منهم لذا نحن نرفض هذا القرار الذي نعده جائرا".

الدفاع تدافع

من جانبها أكدت وزارة الدفاع العراقية ان قرار الحكومة بالسماح لكل بيت أن يمتلك قطعة سلاح خفيفة واحدة هو دليل على تحسن الوضع الامني في البلاد وليس العكس.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع ضياء الوكيل في تصريح صحافي ان "قرار الحكومة بالسماح بامتلاك كل بيت عراقي قطعة سلاح واحدة خفيفة قد فسر بأكثر من تفسير لكن القرار واضح حيث يسمح لكل أسرة بامتلاك قطعة سلاح خفيفة واحدة فقط على ان تسجل لدى اقرب مركز شرطة والمركز يقوم بإجراءات روتينية دقيقة جدا كتسجيل نوع السلاح ورقم السلاح وهذه العملية يمكن ان تكون تحت سيطرة القوات الأمنية العراقية وهي تدل على تحسن الوضع الأمني في البلاد وليس العكس".

مشيرا الى ان " القرار باختصار جاء لحصر السلاح وإحصاء ما موجود وجعل الموضوع تحت السيطرة لدى القوات الأمنية العراقية مباشرة وبهذا تكون القوات العراقية تعرف مصادر السلاح وكم هي أعدادها".

وكانت الحكومة العراقية قد قررت، في ٦ أيار الحالي، السماح للمواطنين بالاحتفاظ بقطعة سلاح خفيف في كل منزل على أن يتم تسجيلها في أقرب مركز شرطة، فيما توعدت بمعاقبة المخالفين، بعد شهر على تأجيل البرلمان التصويت على قانون حمل الأسلحة على خلفية انسحاب نواب كتلة التحالف الكردستاني لاعتراضهم عليه.